



مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل



جامعة حائل
University of Hail

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل



السنة التاسعة، العدد 29

المجلد الثالث، مارس 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل



جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481



<https://uohjh.com/>



j.humanities@uoh.edu.sa

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربعة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر. وقد نُجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "آر سيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أُطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقاً للجودة والريادة في نر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

- 1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
- 2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
- 3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعته باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المحلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلماً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانياً: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزود الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلماً لبحثه .
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحق لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوماً مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجاز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثاً: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعاً: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلباً للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:
 - أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشره (ورقياً أو إلكترونياً)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.
 - ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلماً من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلماً من الرسائل العلمية للماستير أو الدكتوراة.
 - ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
 - د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.
- هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين كتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7
2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونياً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداها بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولاً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أولاً وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغياً.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمن إحدى الحالات التالية:
 - أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
 - ب. قبول البحث للنشر؛ بعد التعديل.
 - ج. تعديل البحث، ثم إعادة تحكيمه.
 - د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين) من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولاً منه عن النشر، ما لم يقدم عذراً تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا تردّ البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق في تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنياً.

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. نوف بنت سالم الشمري

أستاذ البلاغة والنقد، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عمر عبد الله العنانزة

أستاذ الإدارة الفندقية، جامعة اليرموك
المملكة الأردنية الهاشمية

أ. د. سيندر دوفتشين

أستاذ تعليم اللغة، جامعة كيرتن، أستراليا

د. عمر عبد الله الصمعاني

استاذ تنمية المواهب والابتكار المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

أ. ممدوح نويجع الرشيدى

سكرتير هيئة التحرير

أ. د. عبد العزيز بن سليمان الغسلان

أستاذ السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

أ. د. عبد الله محمد أبو تينة

أستاذ القيادة التربوية، جامعة قطر، دولة قطر

د. ثامر بن عيسى العميم

أستاذ اللغويات التطبيقية المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

د. محمد بن حسين أوانق أحمد

محاضر أول (Senior Lecturer) في دراسات اللغة العربية
جامعة ملايا، ماليزيا

مدير إدارة التحرير

د. علي بن عيسى الشمري

أستاذ المناهج وتعليم اللغة العربية المشارك، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايح

جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour

University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim

Lakehead University - CANADA

Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve

University of Paris 1 Panthéon Sorbonne

Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة - فلسفة التربية



مدلول مصطلح «منكر الحديث» عند الإمام أبي عبد الرحمن النسائي
في كتابه الضعفاء والمتروكين «دراسة استقرائية تحليلية مقارنة»

The Connotation of the Term «Munkar al-Hadith» According
to Imam Abu Abd al-Rahman al Nasa'i in His Book Al-Du'afa' wa al-Matrukin

د. ناصر بن محمد بن إبراهيم الهويل
أستاذ السنة وعلومها المشارك، قسم السنة وعلومها، كلية أصول الدين والدعوة،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية..
<https://orcid.org/0009-0002-7239-9666>

Dr Nasir bin Muhammad bin Ibrahim Al-Huwailm

Associate Professor, Department Sunnah and Its Sciences, Faculty Fundamentals of Religion
and Da'wah, Imam Muhammad bin Saud Islamic University in Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

(تاريخ الاستلام: 2025/10/17، تاريخ القبول: 2025/12/22، تاريخ النشر: 2026/01/15)

المستخلص

يتناول البحث منكر الحديث عند الإمام أبي عبد الرحمن النسائي، حيث أطلق هذا الوصف على عدد من الرواة في كتابه الضعفاء والمتروكين، ويعتبر هذا اللفظ من ألفاظ الجرح الشديدة للراوي حسب استقراء أحوال من وُصفوا بذلك، ومن خلال الدراسة تبين لي أن لفظ «منكر الحديث» من ألفاظ الجرح الشديدة والتي تخرج الراوي عن دائرة قبول أحاديثه، لتخلف أحد شروط قبول الرواية، وهي الطعن في عدالة الراوي أو ضبطه، ومن خلال الدراسة تبين لي أن أبا عبد الرحمن النسائي لم يطلق هذا المصطلح إلا لمن فقد أحد الأمرين السابقين، وتبين لي أن الإمام النسائي قد سبق لهذا المصطلح واطلقه قبله الإمام يحيى القطان والإمام عبد الرحمن بن مهدي والإمام البخاري والإمام مسلم وغيرهم من أئمة هذا الفن وحداقه. وهذا البحث يظهر المكانة الرفيعة للإمام أبي عبد الرحمن النسائي في سير أحوال الرواة وتميزهم.

الكلمات المفتاحية: منكر الحديث، النسائي، الدراسة النقدية.

Abstract

This study examines the concept of «munkar al-hadith» (narrator of repudiated hadith) as used by Imam Abu Abd al-Rahman al-Nasa'i in his work Al-Du'afa' wa al-Matrukin (The Weak and Abandoned Narrators). The term is identified as one of the severe forms of criticism (jarh) applied to narrators, based on an analysis of those described with this designation. The study reveals that the term «munkar al-hadith» is a stringent critique that excludes a narrator's hadith from being accepted, due to a deficiency in one of the conditions for the acceptance of narration, namely, a flaw in the narrator's integrity ('adala) or accuracy (dabt). The research further establishes that Imam al-Nasa'i applied this term only to narrators lacking one of these two qualities. Additionally, it noted that other prominent scholars of hadith criticism, including Imam Yahya al-Qattan, Imam Abd al-Rahman ibn Mahdi, Imam al-Bukhari, Imam Muslim, and other leading authorities in this field, preceded Imam al-Nasa'i in the use of this term. The study highlights Imam al-Nasa'i's distinguished status in evaluating narrators and discerning their reliability.

Keywords: Munkar al-hadith, al-Nasa'i, critical study.

للاستشهاد: الهويل، ناصر بن محمد بن إبراهيم. (2026). مدلول مصطلح «منكر الحديث» عند الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين «دراسة استقرائية تحليلية مقارنة». مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 03 (29)، ص 157 – ص 169.

Funding: There is no funding for this research

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث

المقدمة:

فيمين وصفهم بالنكارة، وهذا ممن سيتضح من خلال دراسة التراجم
وتحرير الأقوال في مراتب الرواة الموصوفين بهذا لوصف.

أسئلة البحث: ويمكن أن يجيب البحث عن الأسئلة التالية:

1. ما معنى مصطلح منكر الحديث؟
2. ما درجة من وصف بمنكر الحديث في مراتب الجرح؟
3. هل من أطلق عليه الإمام النسائي «منكر الحديث» قد خالفه
غيره من النقاد المعترين؟
4. هل حديث من أطلق عليه هذا المصطلح من الحديث المنجبر؟
أم المردود مطلقاً؟

أهمية البحث:

1. معرفة دلالة لفظة «منكر الحديث» عند النسائي، والإفادة
منها ليظهر الحكم على مرويات الراوي الموصوف «بمنكر
الحديث» ولا سيما أنها أطلقت من أحد علماء هذا الشأن،
حيث ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل
(الخطيب البغدادي، 1986، ص.209).
2. مقارنة أقوال أبي عبد الرحمن النسائي مع غيره من النقاد، لمعرفة
هل هذا المصطلح خاص به أم نقله عن من قبل من النقاد.
3. إبراز مكانة أبي عبد الرحمن النسائي - رحمه الله تعالى - بين
علماء الجرح والتعديل، وتحرير موقعه بينهم من حيث التشدد
أو التساهل.

خطة البحث

اتبعت المنهج الاستقرائي لمعرفة الرواة الذين قال عنهم الإمام
أبي عبد الرحمن النسائي - رحمه الله - (منكر الحديث)، وتبين بعد
الاستقراء أن عددهم أربعة عشر روائياً، والمنهج التوثيقي من خلال
عزو الكلام إلى مصادره الأصلية، ومقارنة أحكامه على الرواة مع
أحكام غيره من أئمة هذا الفن وحذاقه.

أما خطة البحث فكانت مقسمة على مقدمة ومبحثين على
النحو التالي:

المقدمة وفيها أهمية البحث وأسباب اختياره.

المبحث الأول: التعريف بالإمام أبي عبد الرحمن النسائي
وكتابه «الضعفاء والمتروكين» وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام أبي عبد الرحمن النسائي
- رحمه الله -

المطلب الثاني: تعريف موجز بكتاب «الضعفاء والمتروكين».

المبحث الثاني: مدلول مصطلح (المنكر) ومن وصفهم أبي
عبد الرحمن النسائي به، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مصطلح (المنكر) لغةً واصطلاحاً.

إن من أهم العلوم التي تساعد على تمييز المقبول من المردود
من الأحاديث، علم الجرح والتعديل، فقد وضع علماء الحديث
ألفاظاً للجرح والتعديل تناسب حال الراوي من حيث القبول
والرد، وقد ساعدت هذه الألفاظ في تصنيف الرواة في كتب الجرح
والتعديل، وباستخدامها استطاع المحدثون وضع معايير للحكم على
الرواة، وكشف مكامن الوهم والخطأ في الأحاديث، وقد كانت
ألفاظ الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي في الجرح
والتعديل لها أهمية كبيرة، ومكانة خاصة عند علماء الحديث لاعتباره
أحد علماء الحديث النقاد المحصنين، والمتشددين في اطلاق
الأحكام، ولقد نص الذهبي وابن حجر وتابعا على القول بتشدد
النسائي في باب الجرح والتعديل، ولم يأت أحد بعدهم يخالف
قولهم، ومما بين مكانة أقواله أن الإمام الذهبي أورده في كتابه «ذكر
من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» وذلك لمعرفة الواسعة بأحوال
الرواة، وكتاب «الضعفاء والمتروكين» يعد من المصادر المهمة في
معرفة أحوال الرواة، وبيان مراتبهم وسأتناول الرواة الذين وصفهم
الإمام عبد الرحمن النسائي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» بلفظ
منكر الحديث «مع مقارنه أحكامه - رحمه الله - مع أحكام غيره
من النقاد المشهورين، للوقوف على حال الرواة الموصوفين، ومراد
النسائي من اطلاق لفظ النكارة، وهل يقصد به ما اصطلاح عليه
أهل العلم من مخالفة الضعيف للثقة.

الدراسات السابقة

1. الأحاديث التي حكم عليها الإمام النسائي بالنكارة في سننه
الصغرى (المجتبى): جمع ودراسة. لفضيلة أ.د. حمد بن إبراهيم
الشتوي، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية. والفرق بين بحث فضيلته وعملي
ظاهر، فبحثي دراسة مصطلح منكر الحديث من خلال
التراجم في كتاب الضعفاء والمتروكين، وعمل فضيلته دراسة
الأحاديث التي حكم عليها الإمام النسائي بالنكارة في سننه
الصغرى، ولا يوجد أي اشتراك بين البحثين.

2. مصطلح المنكر عند الإمام الترمذي في الجامع الكبير. من
اعداد /صفاء جعفر علوان الخزرجي، مجلة الأستاذ للعلوم
الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد.
ولا يوجد اشتراك بين الدراستين.

3. الحديث المنكر عند أبي حاتم الرازي، دراسة تطبيقية من خلال
كتاب العليل لابنه. اعداد محمد قاسم غنام، أحمد عبد الله
أحمد، جامعة جرش الأردن، ولا يوجد اشتراك بين الدراستين

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في فهم دلالة عبارة «منكر الحديث»
عند الإمام أبي عبد الرحمن النسائي، وهل يتفق هل الاطلاق مع
المعنى الذي اصطلاح عليه أهل الفن واستقروا عليه، وهل تشدد

وبمصر: من يونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وعيسى بن حماد زغبة، وأبي الطاهر بن السرح، وعبد الرحمن ومحمد ابني عبد الله بن عبد الحكم، وآخرين.

وبالكوفة: من أبي كريب محمد بن العلاء، وهناد بن السري، وعلي بن الحسن اللاني؛ في طائفة.

وببغداد: من محمد بن إسحاق الصغاني، وعباس بن محمد الدوري، وأحمد بن منيع، ومجاهد بن موسى الخوارزمي، وجماعة. وبالجزاز: من محمد بن زنبور؛ بمكة. وبييت المقدس: من محمد بن عبد الله الخننجي. وبدمشق: من هشام بن عمار، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، والعباس بن الوليد بن مزيد، وطائفة. وبجلب: من أبي العباس الفضل بن العباس بن إبراهيم الحلبي وبالمصبصة: من قاضيهما أحمد بن عبد الله بن علي بن أبي المضاء ومن شيوخه أيضاً: أبو حاتم وأبو زرة الرازيان، ومحمد بن يحيى بن عبد الله الدهلي النيسابوري، ويعقوب بن إبراهيم الدوري، وأبو داود صاحب «السنن» على اختلاف فيه، وغيرهم من الحفاظ. وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وحيد بن مسعدة، والربيع بن سليمان الجيزي، والربيع بن سليمان المرادي، وزباد بن يحيى الحساني، وسويد بن نصر، وعبد الله بن سعيد الأشج، وعمرو بن زرة، ومحمد بن معمر القيسي، ومحمد بن النضر لمروزي، ومحمود بن غيلان، ونصر بن علي الجهضمي، وأبو حاتم السجستاني، وعمرو بن يزيد أبو بريد الجرمي، وخلق كثير. (الخطيب البغدادي، 2002، ج4ص274)

تلاميذه: أبو القاسم الطبراني، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري، ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي، والحسن بن رشيق، ومحمد بن حيويه، وحمزة الكناي، وابن الحداد المصري. (لمزي، 2006، ج2ص448)

تحريه في الرواية وورعه:

اشتهر الإمام النسائي بورعه في رواية الحديث، وانتقاء الشيوخ والرواة؛ قال أبو عبد الله الحاكم: سمعت أبا الحسن أحمد بن محبوب الرملي بمكة يقول: سمعت أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول: لما عزمتم على جمع كتاب السنن؛ استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعتم الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث؛ كنت أعلو فيه عنهم. (الحاكم، 1937، ص102)

وقال حمزة بن يوسف السهمي: وسئل - يعني الدارقطني - فقيل له: إذا حدث النسائي وابن خزيمة بحديث، أيهما تقدم؟ فقال: النسائي، فإنه لم يكن مثله، ولا أقدم عليه أحداً، ولم يكن في الورع مثله، لم يحدث بما وقع له من حديث ابن فبيعة، وكان عنده عالياً عن قتيبة. (السهمي، 1984، ص110)

أقوال العلماء فيه وثناؤهم عليه:

الإمام النسائي أحد الحفاظ المبرزين، والأئمة المعدودين، والمحدثين الأئبات، الذين بلغوا الدرجة العليا في الدراية والرواية، خبروا

المطلب الثاني: دراسة الرواة الذين قال عنهم الامام أبي عبد الرحمن النسائي - رحمه الله - (منكر الحديث) من خلال كتابه الضعفاء والمتروكين.

ثم الخاتمة وأهم النتائج ثم المصادر والمراجع، أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع في خدمة هذا العلم الجليل، وأن يوفيني لمزيد خدمته خالصاً لوجهه إنه على كل شيء قدير.

منهج الجمع

وقد كان منهج البحث على النحو الآتي:

1. تتبع أقوال أبي عبد الرحمن النسائي، في كتابه الضعفاء والمتروكين.
2. ترجمت لكل راوٍ من الرواة بالطريقة الآتية:

- أ. ذكر اسم الراوي كاملاً مع إيراد سنة وفاته إن وُجدت.
- ب. اقتصرْتُ في ترجمة كل راوٍ على ما قيل فيه جرحاً وتعديلاً.
- ت. أصدِرْتُ كل ترجمة من التراجم بقول بحكم الإمام النسائي في الرواي.
- ث. أذكر في كل ترجمة أقوال المعلِّلين أولاً ثم أقوال المجرِّحين ثانياً.
- ج. أختم كل ترجمة بدراسة أقوال النُقَّاد في الرواي، وترجيح ما أراه أنسب لحاله من أقوالهم.

المبحث الأول: التعريف بالإمام أبي عبد الرحمن النسائي وكتابه «الضعفاء والمتروكين» وفيه مطلبان

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام أبي عبد الرحمن النسائي

— رحمه الله —

اسمه وكنيته: الإمام الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، المجتهد، علم الأعلام، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، النسائي، الخراساني، والنسائي؛ نسبة لمدينة بخراسان، يقال لها: نسا، وينسب إليها أيضاً: نسوي (الخطيب البغدادي، 2002، ج2، ص443)

مولده: ذكر الذهبي، وتبعه تلميذه التاج السبكي أن مولده سنة خمس عشرة ومئتين (الذهبي، 2006، ج14ص125)

طلبه للعلم: رحلته وشيوخه:

ارتحل الرحلة الواسعة، وسافر إلى البلاد الشاسعة طلباً لعلو الإسناد. فسمع بخراسان: من قتيبة بن سعيد، ومن علي بن خشرم، وعلي بن حجر. وبنيسابور: من إسحاق بن إبراهيم، المعروف بابن راهويه، والحسين بن منصور السلمي، ومحمد بن رافع، وأقرانهم. وبالْبصرة: من عباس بن عبد العظيم العنبري، ومحمد بن المثني، ومحمد بن بشار بن دار، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهم.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الضعفاء والمتروكين.

الإمام النسائي رحمه الله له شرط شديد في الرجال، ولهذا عده العلماء من المتشددين في الجرح والتعديل، الذين يضعفون الرجل بالغلطتين والثلاث، ولا يؤثقونه إلا بعد بحث واطمئنان شديد، وهؤلاء المتشددون إذا وثق أحدهم شخصاً فإن توثيقه يقدم على تضعيف غيره إذا لم يذكر للتضعيف سبباً مقبولاً، ومن وصف بذلك غير النسائي: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين.

لكن النسائي مع ذلك لا يترك حديث الرجل إلا إذا أجمع العلماء على تركه، وقد ألف رحمه الله كتابه (الضعفاء والمتروكين)، وجمع فيه (675) ستمائة وخمسة وسبعين راوياً، يرى أهم من الضعفاء.

منهجه في الكتاب:

- أ. اختصر النسائي في ذكر الرواة الضعفاء اختصاراً شديداً، بحث لم يذكر إلا اسم الراوي، ثم رأيه فيه مباشرة، وقليلاً ما يذكر له شيخاً، وغالباً ما ينسبه إلى بلده.
- ب. يذكر النسائي رأيه في الراوي ولا ينقل آراء الآخرين ممن سبقوه أو عاصروه من العلماء.
- ج. لم يهتم النسائي بضبط الأسماء أو النسب.
- د. رتب الكتاب على حروف الهجاء بحسب الحرف الأول فقط، فبدأ بالأسماء المبدوءة بحرف الألف، ثم المبدوءة بحرف الباء، وهكذا. وبعد الانتهاء من الأسماء أورد باباً في الكنى ختمه وختم الكتاب بـ (أم الأسود).
- هـ. لم يلتزم في الحرف الواحد بالترتيب الهجائي على الحرف الذي يليه، ففي حرف الألف مثلاً بدأ بـ (إبراهيم)، ثم (أبان)، ثم (أبي)، ثم (أيوب)، ثم (إسماعيل)، ثم (إسحاق)، ثم (أسامة وغيره).
- و. لم يلتزم في الاسم الواحد بمراعاة الترتيب الهجائي في اسم الأب، فمثلاً يذكر (إبراهيم بن هراسة) قبل (إبراهيم بن عثمان)، وهما قبل إبراهيم بن الحكم، وهكذا.

الألفاظ التي استخدمها النسائي في التعبير عن الرواة

الضعفاء في الكتاب:

استخدم النسائي في كتابه كثيراً من ألفاظ الجرح، بحيث وصف كل راوٍ ممن ذكرهم بلفظ الدال على رتبته عنده، وهما الألفاظ التي استخدمها:

ليس به بأس إلا أنه كان اختلط، ضعيف، لا يعجبني حديثه، ليس بذلك، ليس بثقة، ليس بثقة ولا مأمون، ليس بذاك القوي، ليس بالقوي في الحديث، ليس بالقوي، كثير الغلط، تغير، قيل إنه كان تغير، نكرة تغير، يُعرف ويُكر، فيه نظر، عنده حديث منكر، ليس بشيء، ذهب حديثه، مضطرب الحديث، عنده عجائب، متروك، متروك الحديث، منكر، منكر الحديث، كذاب.

علل الحديث ورجاله، وميزوا صحيحه من سقيم، وقد أقر لهم أئمة هذا الشأن بذلك، وأثنوا عليهم بما لا مزيد عليه.

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي

وقال أبو الحسن الدارقطني: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره. (الذهبي، 2006، ج 14 ص 125)

وقال أيضاً: كان أبو بكر بن الحداد الشافعي كثير الحديث، ولم يحدث عن غير النسائي، وقال: رضيت به حجة بيني وبين الله تعالى.

وقال أبو عبد الله بن منده: الذين أخرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: البخاري ومسلم، وبعدهما أبو داود والنسائي. (ابن عساکر، 1995، ج 5 ص 295)

وقال مجد الدين بن الأثير: هو أحد الأئمة الحفاظ العلماء، لقي المشايخ الكبار... وقال: كان شافعي المذهب، له مناسك؛ ألفها على مذهب الشافعي (ابن الأثير، 1997، ج 7 ص 43).

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: كان من محور العلم، مع الفهم والإتقان والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف. (الذهبي، 2006، ج 14 ص 129)

وقال أيضاً: لم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة. (الذهبي، 2006، ج 14 ص 130)

وقال التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»: الإمام الجليل، أحد أئمة الدنيا في الحديث، والمشهور فيه اسمه وكتابه... وقال: سألت شيخنا الذهبي: أيهما: أحفظ: مسلم أو النسائي؟ فقال: النسائي، ثم ذكرت ذلك لوالدي، فوافق عليه. (السبكي، 1413، ج 2 ص 247).

خروجه من مصر ومحنته ووفاته:

قال الدارقطني: كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرملة، فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه إلى مكة وهو عليل، فتوفي بها مقتولاً شهيداً. (السهمي، 1984، ص 111)

وقال أبو سعيد بن يونس: خرج من مصر في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاث مئة، وتوفي بفلسطين في يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاث مئة. (ابن يونس المصري، 1421، ج 1 ص 104)

المبحث الثاني

المطلب الأول: مصطلح (المنكر) لغة، اصطلاحاً:

أولاً - تعريف المنكر لغة:

قال ابن فارس: «التُّون والكاف والراء، أصلٌ صحيح، يدلُّ على خلاف المعرفة، التي يسكن إليها القلب، ونكز الشَّيء، وأنكره: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه... والباب كله راجع إلى هذا»، وقال ابن منظور: «والنَّكْرَةُ إنكارك الشَّيء، وهو نقيض المعرفة، والنَّكْرَةُ خلاف المعرفة، ونكز الأمر نكراً، وأنكره إنكاراً، ونكراً جهله... والمنكِرُ من الأمر خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكارُ والمنكِرُ، وهو ضد المعروف، وكلُّ ما قبحه الشَّرع، وحزَّمه، وكرهه فهو مُنكِرٌ، ونكزه يَنكِرُه نكراً فهو مُنكِرٌ، واستنكره فهو مُستنكِرٌ، والجمع مناكِرٌ» (ابن فارس، 1979، ج 5، ص 232).

ثانياً - تعريف المنكر اصطلاحاً:

لقد استعمل علماء الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين مصطلح: المنكر»، وأطلقوه على أحاديث جلة من الرُّواة، واختلفوا في مرادهم منه، فالمتقدمون من النُّقاد أطلقوه، وقصدوا به مقاصد عدة، أجلها فيما يلي:

أولاً: أطلقوه على الحديث الغريب أو الفرد، وهو: «ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السُّنَد» (ابن حجر، 2008، ص 45)، ولم يُعرف هذا الحديث إلا من قِبَل هذا الراوي، ولا يوجد له مُتابع عليه، قال أبو بكر أحمد بن هارون البردبجي الحافظ: «أنه -أي: المنكر - الحديث الذي ينفرد به الرَّجل، ولا يُعرفُ منه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر (ابن الصلاح، 1986، ص 44). وله صور ثلاث:

الصُّورة الأولى: تفرد الثقة، ووقع هذا في بعض كلام يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، قال ابن رجب: «التَّكْارَةُ عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة لحديث من وجه آخر، وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك (ابن رجب، 2005، ص 243).

الصُّورة الثَّانية: تفرد من حَفَّ ضبطه عن الثقة، ولم ينزل إلى الضَّعيف، ومُثِّل له: «بالصُّدوق»، ووقع هذا في كلام أحمد بن حنبل، وأبي داود، والنَّسائي، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم (ابن الصلاح، 1986، ص 44-46، السخاوي، 1983، ج 1، ص 196-206، السيوطي، د. ت، ج 1، ص 232-240).

الصُّورة الثَّالثة: تفرد الضَّعيف بما لا يُعرف من غير طريقه، ولا يُحتمل منه، والمضَّعف سواء كان مُضَعِّفاً مُطلقاً، أو نسبياً بالنسبة لشَيْخٍ مُعَيَّن أو بلد مُعَيَّن، وهذا واقع في كلام كثير من النُّقاد (ابن الصلاح، 1986، ص 44-46، السخاوي، 1983، ج 1، ص 196-206، السيوطي، د. ت، ج 1، ص 232-240).

ثانياً: أطلقوه على مخالفة الرَّاي في حديثه لمن هو أولى منه.

قال صالح بن محمَّد جزرة: «الحديث الشَّاذ، الحديث المنكر الذي لا يُعرف» (الخطيب البغدادي، 1989، ص 141)، وله ثلاث صور:

الصُّورة الأولى: مخالفة اليقَّة لمن هو أوثق منه، واختلف على تسميته عند المتأخرين، فسماه أكثرهم: «شاذاً» (السخاوي، 1983، ج 1، ص 198، السيوطي، د. ت، ج 1، ص 64)، والبعض: «شاذاً منكراً» كابن الصَّلاح (1986، ص 44)، وأمَّا بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرَّد، فهو ضعيف عند جمهور العلماء، وعند البعض هو صحيح يُتوقف عن الاحتجاج به فقط، كالحاكم، والخليلي، وابن حجر، حيث يُطلق عليه: «شاذاً صحيحاً»

الصُّورة الثَّانية: مخالفة من حَفَّ ضبطه عن اليقَّة، ولم ينزل إلى الضَّعيف، ومُثِّل له: «بالصُّدوق» لمن هو أولى منه، وتفصيل القول فيه كسابقه.

الصُّورة الثَّالثة: مخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه، وهذه الصُّورة أكثر ما يقع إطلاق: «المنكر» عليها، واختلف على تسميته عند المتأخرين، فسماه أكثرهم: مُنكِرٌ» (السخاوي، 1983، ج 1، ص 196-206، ج 1، ص 19، السيوطي، د. ت، ج 1، ص 64)، والبعض: «شاذاً منكراً» كابن الصَّلاح (1986، ص 44).

ثالثاً: أطلقوه على الحديث الذي في إسناده راو قحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه، وهذا على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة، كما قال ابن حجر (2008، ص 225).

رابعاً: أطلقوه على الحديث الذي تدل قرينة في متنه على أنه موضوع.

قال الرِّبيع بن حُثَيْم: «إنَّ من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النُّهار تعرفه، وإنَّ من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة اللَّيْلِ تنكره» (ابن سعد، 1968، ج 6، ص 222)، وقال ابن الجوزي: «واعلم أنَّ الحديث المنكر يقشعر له جلد الطَّالِب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب» (1983، ج 1، ص 146).

خامساً: أطلقوه على أنواع من الحديث الضَّعيف لأسباب أخرى غير التي ذُكرت، كحديث المجهول، والحديث الذي وهم فيه اليقَّة، والمقلوب، والمدرج، والمنقطع، وغيرها من أسباب ضعف الحديث، وقع ذلك في كلام غير واحد من الأئمَّة المتقدمين، كيجي بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، والنَّسائي، وغيرهم (السخاوي، 1983، ج 1، ص 196-206، السيوطي، د. ت، ج 1، ص 232-240).

هذا مُجمَل اطلاقات المتقدمين لمصطلح: «المنكر».

وقد جعلها ابن الصَّلاح من المتأخرين في قسمين، حيث

والوليد بن أبي مغيث، وعمرو بن دينار، وغيرهم. روى عنه: إسحاق بن سليمان الرازي، وبشر بن السري، وزيد بن الحباب، وغيرهم. توفي سنة 150هـ وقيل: 151هـ.

قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (1976، ص. 12).

أقوال النقاد في الراوي: قال ابن سعد: «له أحاديث وهو ضعيف»

وتركه يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وتونعت أقوال ابن معين فيه، فمرة قال: «ليس بشيء»، ومرة «ضعيف» وأخرى «ليس به بأس»، كذلك: «ليس بثقة» وقال ابن المديني: «ضعيف لا أكتب عنه شيئاً». وقال أحمد بن حنبل: «متروك الحديث». وقال البخاري: «سكتوا عنه» وقال أبو زرعة: «منكر الحديث، سكن مكة، وهو ضعيف الحديث» ووافقوه أبو حاتم في ذلك وقال النسائي: «منكر الحديث»، ومرة: «متروك الحديث»، ومرة: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»، وذكره ابن حبان في «المجروحين»، ثم قال: «روى من أكبر كثيرة، وأوهاما غليظة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها». وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: «... وهذه الأحاديث التي ذكرتها لم أجد لإبراهيم بن يزيد أوحش منها إسناداً أو متناً» وقال أيضاً: «هو في عداد من يكتب حديثه، وإن كان قد ينسب إلى الضعيف». وحكم عليه الدارقطني بالضعف، وقال مرة: «متروك»، وأخرى: «لا يحتج به». وقال الذهبي: «واه»، ومرة: «ضعيف». وقال ابن حجر: «متروك الحديث» (ابن معين، 1988، ج3، ص. 111، ابن سعد، 1968، ج5، ص. 363، ابن أبي حاتم، 1952، ج2، ص. 146، ابن الجوزي، 1986، ج1، ص. 60، الأزهرى، 1967، ص. 204، المزى، 1980، ج2، ص. 242، الذهبي، 1963، ج1، ص. 35، الخرزجي، 1980، ج1، ص. 30، ابن حجر، 1984، ابن حجر، 1995، ص. 94).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين أن إبراهيم الخوزي، منكر الحديث، اتفق جمهور النقاد على تجريجه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكم أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام عدد من الأئمة في تضعيفه، ومنهم: يحيى القطان وعبد الرحمن مهدي وعلي بن المديني وأحمد والبخاري وأبي زرعة وغيرهم.

2. «أبو ماجد الحنفي»

اسمه: عائد بن فضلة الحنفي، قال البخاري: ويقال العجلي. روى عن: ابن مسعود في السير بالجازة. روى عنه: أيوب، ويحيى بن عبد الله الجابر. قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1986، ص. 113).

أقوال النقاد في الراوي: رجل مجهول لا يعرف، كما قال الإمام أحمد.

قال: «المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، وقال المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه معناه:

الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات.

والثاني: الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان ما يُجتمَل معه تفرُّده»

ولكثرة إطلاق المتقدمين لمصطلح: «المنكر»، على ما خالف فيه الضعيف من هو أولى منه، استقر هذا المعنى عند كثيرين من المتأخرين، ومن بعدهم، فعرفه ابن حجر، بقوله: «وإن وقعت المخالفة مع الضعيف، فالراجح يُقال له: المعروف، ومقابلته يُقال له: المنكر» (2008، ص. 72)، وتبعه عدد من المتأخرين. ويلاحظ أنَّ معنى المنكر عند ابن الصلاح، وغيره من بعض الأئمة أوسع مما ذكره ابن حجر، ولذا جعله ابن الصلاح نوعين وهما:

الأول: ما خالف الراوي فيه من هو أولى منه.

الثاني: ما تفرد به الضعيف، خالف فيه أو لم يخالف.

ويتمثل الفرق بينهم في أنَّ ابن الصلاح، ومن وافقه من العلماء يجعلون النوع الثاني مُقيداً بالضعيف، بينما يكون النوع الأول غير مُقيّد به، ولذلك فما خالف فيه الراوي «الثقة وغير الثقة» غيره ممن هو أولى منه، يُعدُّ منكرًا، وأمَّا ابن حجر فالمنكر عنده مُنحصَر فيما خالف فيه الضعيف من هو أولى منه.

ولكنهم جميعًا متفقون على أنَّ ما ينفرد به المقبول يكون مقبولاً مُطلقاً، وهذا ليس يُنتَقَضُ عليه عند المتقدمين، فمنهم من يعده منكرًا مردودًا كما سبق بيانه.

وعليه يكون كلام ابن الصلاح أجمع من كلام ابن حجر لمفهوم: «المنكر»، عند المتقدمين، حين ألحق حديث المقبول الذي خالف فيه من هو أولى منه بالمنكر، وكذلك الذهبي، حين قال: «المنكر: وهو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعدُّ مُفرد الصدوق منكرًا» (1983، ص. 42)، وقال في موضع آخر: «وقد يُستوي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به، مثل: هُشيم، وحفص بن غيات منكرًا، فإذا كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا التَّكْارَةَ على ما انفرد به، مثل: عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التَّبُودَكِي، وقالوا: «هذا منكر» وإذا فهمنا معنى: «المنكر»، عند العلماء، يتبيَّن لنا أنَّ إطلاق المتقدمين، لمصطلح: «منكر الحديث»، قد يقع على من ينطبق عليه صورة من صور اطلاقَات: «المنكر» (السخاوي، 1983، ج1، ص. 373).

المطلب الثاني: الرواة الموصوفون «بمنكر الحديث» عند أبي عبد الرحمن النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين، ومقارنة حكمه بحكم أشهر النقاد، وبيان الراجح في حال من وصف بذلك» .

1. «إبراهيم بن يزيد بن أشعث الخوزي المكي»

كنيته: أبو إسماعيل، روى عن: محمد بن عباد بن جعفر،

روى عنه: عبد الرزاق بن همام بن نافع، هشام بن يوسف.
قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي،
1976، ص.41).

أقوال النقاد في الراوي: قال أبو حاتم الرازي: قال أحمد
بن حنبل: رباح بن عبيد الله، منكر الحديث، وقال البخاري:
قال أحمد: منكر الحديث، وقال أبو زرعة الرازي: كان أحمد بن
حنبل يقول: وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه أي أنه كذاب. وقال
الدَّارِقُطِيُّ: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بما
انفرد به. وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء وقال العقيلي: لا
يحفظ حديث الدابة إلا عنه (ابن معين، 1988، ج2، ص.159،
البخاري، د. ت، ج3، ص.316، العقيلي، 1984، ج2، ص.61،
ابن أبي حاتم، 1952، ج3، ص.490، ابن حبان، 1976، ج1،
ص.300، ابن عدي، 1984، ج3، ص.172، الدارقطني، د. ت،
ص.92، ابن الجوزي، 1986، ج1، ص.278، الخرزجي، 1980،
ج1، ص.227، ابن الجوزي، 1986، ص.133، ابن حجر،
1970، ج3، ص.67-68).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد
يتبين أن رباح بن عبيد الله بن عمر العمري، منكر الحديث، اتفق النقاد
على تجريخه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكم أبي عبد الرحمن
النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم أحمد، والبخاري وأبي زرعة،
والدارقطني وغيرهم.

5. الربيع بن حبيب بن الملاح العبيسي.

كنيته: أبو هشام
رَوَى عَنْ: نوفل بن عبد الملك، ويحيى بن قيس الطائفي.
رَوَى عَنْهُ: عُبيد الله بن موسى، ووكيع بن الجراح.
قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي،
1976، ص.40).

أقوال النقاد في الراوي: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل،
عَنْ أَبِيهِ: حدث عن عُبيد الله بن موسى أحاديث مناكير. وَقَالَ
عَبَّاسُ الدُّورِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: الربيع بن حبيب أخو عائذ بن
حبيب يقال لهما: بُني الملاح، وهما ثقتان. وكذلك قال يعقوب بن
شَيْبَةَ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: منكر الحديث. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: كان شيعياً.
وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: منكر الحديث، قلت: يكتب
حديثه؟ قال: من شاء كتب، هو ضعيف (ابن معين، 1988،
ج2، ص.160، ابن معين، 1988، ج24، أحمد، 1988، ج1،
ص.378، البخاري، د. ت، ج3، ص.937، البخاري، 1986، ج2،
ص.147، البخاري، 1999، ت115، النسائي، 1976، ت197،
العقيلي، 1984، ج67، ابن أبي حاتم، 1952، ج3، ص.206، ابن
حبان، 1976، ج1، ص.297، ابن عدي، 1984، ج1، ص.344،
الدارقطني، د. ت، ت217، الخطيب البغدادي، 1987، ج2،

قال ابن المديني، والبخاري: أبو ماجد منكر الحديث قال
الترمذي: وضعفه جداً يعني البخاري.

قال الحُمَيْدِيُّ عن ابن عُيَيْنَةَ قلت ليحيى الجابر من أبو ماجد؟
قال طار طير علينا فحدثنا وهو مُنَكَّرُ الحديث (البخاري، 1999،
رقم:442) وقال الساجي: مجهول، منكر الحديث. قال الدارقطني:
مجهول متروك. قال الذهبي: تركوه. وقال الحافظ ابن حجر: مجهول
(ابن المديني، 1980، ص.99، الترمذي، 1989، ص.145، أحمد،
1988، ج1، ص.397، البخاري، د. ت، ج8، ص.286، البخاري،
1999، ص.143، النسائي، 1976، ص.113، العقيلي، 1984،
ج4، ص.410، الدارقطني، 1997، ص.77، الذهبي، 1993، ج5،
ص.101، ابن حجر، 1995، ج1، ص.1199).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين
أن أبا ماجد، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريخه، وترك الاحتجاج
بحديثه. ويتسق حكم أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد،
ومنهم الإمام أحمد، ابن المديني، والبخاري، والدارقطني وغيرهم.

3. إسماعيل بن إبراهيم بن شيبه الطائفي، وقيل: إسماعيل

بن شبيب.

روى عن: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

روى عنه: قدامة بن محمد بن قدامة بن خشرم بن يسار.

قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي،
1976، ص.17).

أقوال النقاد في الراوي: قال ابن معين: ليس بثقة، وقال
البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث،
منكر الحديث جداً. وقال ابن حبان: نفرد بالناكير عن الثقات، لا
يجوز الاحتجاج به. وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع عليها. وقال
ابن عدي: يأتي عن الثقات بما لا يُشبه حديثهم. وقال الذهبي: وإِ
جداً، منكر الحديث (البخاري، د. ت، ج1، ص.355، ابن أبي حاتم،
1952، ج2، ص.189، العقيلي، 1984، ج1، ص.95، ابن حبان،
1976، ج1، ص.226، ابن عدي، 1984، ج1، ص.320، الذهبي،
1963، ج1، ص.215، ابن حجر، 1990، ج1، ص.414).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد
يتبين أن إسماعيل بن إبراهيم بن شيبه الطائفي، منكر الحديث،
اتفق النقاد على تجريخه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكم
أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم ابن معين،
والبخاري، وأبي حاتم، وغيرهم.

4. رباح عبيد الله بن عمر العمري.

كنيته: أبو بكر.

روى عن: حميد بن أبي حميد، سهيل بن أبي صالح: ذكوان،
عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب

روى عن: أنس بن مالك

روى عنه: يزيد بن أبي حبيب.

قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1976، ص. 43).

أقوال النقاد في الراوي: وثقه ابن معين، وقال: سمع عبد الله

بن يزيد من سنان بن سعد بعدما اختلط. وقال الترمذي: سألت محمداً عن سعد بن سنان؟ فقال: الصحيح عندي سنان بن سعد، وهو صالح مقارب الحديث، وسعد بن سنان خطأ، إنما قاله الليث. وصوّبه أيضاً ابن يونس - أعني كون اسمه سنان بن سعد - لرواية ابن طبيعة وعمرو بن الحارث، وغيرهما. وقال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح: سنان بن سعد سمع أنساً؟ فغضب من إجلاله له. وقال محمد بن علي الوراق عن أحمد بن حنبل، لم أكتب أحاديث سنان بن سعد لأنهم اضطربوا فيها فقال بعضهم: سعد بن سنان، وبعضهم: سنان بن سعد. وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: تركت حديثه لأنه مضطرب غير محفوظ. قال: وسمعت مرة أخرى يقول: يشبه حديثه حديث الحسن لا يشبه حديث أنس. وقال الجوزجاني: سعد بن سنان أحاديثه واهية. وقال ابن حبان: حدثت عنه المصريون وأرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روى عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير كأثمتا اثنان. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن عدي: ولسعد غير ما ذكرت من الحديث عن أنس، والليث يروي عن يزيد بن أبي حبيب، فيقول: عن سعد ابن سنان. وعمرو بن الحارث، وابن طبيعة يرويان عن ابن أبي حبيب فيقولان: عن سنان ابن سعد، عن أنس. وهذه الأحاديث ومتونها وأسانيدها والاختلاف فيها يحمل بعضها بعضاً وليس هذه الأحاديث مما يجب أن تترك أصلاً كما ذكره ابن حنبل أنه ترك هذه الأحاديث للاختلاف الذي فيه من سعد بن سنان وسنان بن سعد، لأن في الحديث وفي أسانيدها ما هو أكثر اضطراباً منها في هذه الأسانيد، ولم يتركه أحد أصلاً بل أدخلوه في مستندهم وتصانيفهم. وقال الذهبي في «الكاشف»: ليس بحجة. وقال في المغني: ضعفه ولم يترك. وقال ابن حجر: صدوق له أفراد (الجوزجاني، 1985، ص. 154، البخاري، د. ت، ج 4، ص. 163، البخاري، 1986، ج 1، ص. 300، الترمذي، 1989، ج 1، ص. 321، النسائي، 1976، ص. 52، العقيلي، 1984، ج 2، ص. 118، ابن أبي حاتم، 1952، ج 4، ص. 251، ابن حبان، ج 4، ص. 336، ابن حبان، 1979، ص. 122، ابن الجوزي، 1986، ج 1، ص. 312، المزني، 1980، ج 3، ص. 120، الذهبي، 1963، ج 2، ص. 121، الخرزجي، 1980، ج 1، ص. 395، الذهبي، 1993، ج 1، ص. 428، مغلطي، 2017، ج 5، ص. 234، ابن حجر، 1984، ج 1، ص. 292، ابن حجر، 1995، ص. 369، ابن الكيال، 1985، ص. 464).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد

يتبين أن سعد بن سنان، ينفرد ببعض الأحاديث، التي أنكرها عليه

ص. 93، الذهبي، 2004، ج 1، 1389، الذهبي، 1993، ج 1، ص. 303، الذهبي، 1963، ج 2، ت 2733، الخرزجي، 1980، ج 1، ت 2089، ابن الجوزي، 1986، ت 1389، ابن حجر، 1984، ج 3، ص. 240، الخرزجي، 1996، ج 1، ت 2018).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد

يتبين أن الربيع بن حبيب بن الملاح العسبي، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريحه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكم أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم أحمد، وابن معين، والبخاري وأبي زرعة، وغيرهم.

6. زيادة بن محمد الأنصاري.

روى عن محمد بن كعب القرظي وعبد بن أنس بن مالك،

روى عنه الليث بن سعد وابن طبيعة.

قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1976، ص. 43).

أقوال النقاد في الراوي: قال البخاري: منكر الحديث.

وذكره أبو زرعة الرازي في أسامي الضعفاء، وقال أبو حاتم الرازي: هو منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك. قال أبو أحمد بن عدي: أظنه مدنياً، لا أعلم له إلا حديثين أو ثلاثة، ومقدار ما له لا يتابع عليه (البخاري، د. ت، ج 3، ت 1490، البخاري، 1999، ت 128، أبو زرعة الرازي، 2009، ت 618، العقيلي، 1984، 74، النسائي، 1976، ت 221، ابن أبي حاتم، 1952، ج 3، ت 2806، ابن حبان، 1978، ج 1، ص. 308، ابن عدي، 1984، ج 1، ص. 364، الحاكم، 1990، ج 1، ص. 344، أبو نعيم، 1984، ت 86، الذهبي، 2004، ج 1، ص. 247، الذهبي، 1993، ج 1، ص. 335، الذهبي، 1963، ج 2، ت 2988، الخرزجي، 1980، ج 1، ت 2261، ابن الجوزي، 1986، ت 1520، مغلطي، 2017، ج 2، ص. 49، البزار، 1989، ج 4، ص. 84، الإسنوي، 1983، 105، ابن حجر، 1984، ج 3، ص. 392، الخرزجي، 1996، ج 1، ت 2312).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد

يتبين أن زيادة بن محمد الأنصاري، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريحه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكم أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم البخاري وأبي زرعة وغيرهما.

7. سعد بن سنان (الخرزجي، 1980، 134)، ويقال:

سنان بن سعد (الترمذي، 1989، ج 1، ص. 321)، وقيل: سعيد ابن سنان، الكندي (السمعي، 1962-1982م، ج 4، ص. 655)، المصري وصبو الثاني البخاري، وابن يونس.

روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود والترمذي، وابن

ماجه.

أحكام أئمة النقد، ومنهم البخاري وأبي زرعة والدارقطني.

10. محمد بن ذكوان الأزدي الطلحي، ويقال الجهمضي، البصري.

روى عن: ثابت البناني، والحسن البصري، ومنصور بن المعتمر.

روى عنه: محمد بن عون، حجاج بن نصير، ونوح بن قيس.

وفاته بين 141 هـ إلى 150 هـ

قال عنه أبو عبدالرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1976، ص.95).

أقوال النقاد في الراوي: وثقه يحيى بن معين فقال: « ثقة »، وقال مرة أخرى: « لا بأس به »، وابن حبان حيث ذكره في الثقات.

وقال البخاري: « منكر الحديث »، وقال أبو حاتم: « منكر الحديث، ضعيف الحديث، كثير الخطأ »، وقال الدارقطني: « ضعيف »، وقال ابن عدي: « منكر الحديث »، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: « يروي عن الثقات المناكير والمعضلات عن المشاهير على قلة روايته حتى سقط الاحتجاج به » وقال ابن حجر: « ضعيف ».

والقول فيه قول الأكثر وأنه ضعيف (البخاري، 1999، ص.103، ابن أبي حاتم، 1952، ج7، ص.251، النسائي، 1976، ص.235، ابن عدي، 1984، ج6، ص.199، ابن حبان، 1975، ج7، ص.379، ابن حبان، 1976، ج2، ص.262، المزي، 1980، ج25، ص.180، الذهبي، 1963، ج3، ص.542، ابن حجر، 1995، ص.843).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين أن محمد بن ذكوان الأزدي، منكر الحديث، ويتسق حكم أبي عبدالرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم البخاري وأبي حاتم والدارقطني. وحيث أن لرح جء مفسراً، فهو مما يقوي تضعيف الراوي.

11. مُحَمَّد بن عبدالرحمن البَيْلَمَانِي

روى عن أبيه: عبد الرحمن.

روى عنه الثوري فيما كتب إليه، ومحمد بن الحارث الحارثي، ومحمد بن عثيم.

قال عنه أبو عبدالرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1976، ص.92).

أقوال النقاد في الراوي: وقال ابن معين: « ليس بشيء ». وقال البخاري وأبو حاتم: « منكر الحديث »، وزاد أبو حاتم: « ضعيف الحديث مضطرب الحديث ». وقال ابن حبان في ترجمة

الأئمة، لكن هذا لا يوجب ضعفه، وخاصة بعد توثيق ابن معين له، وهو من المتشددين، وقول البخاري: صالح مقارب الحديث، وإجلال أحمد بن صالح له وهو بلديه فهو أخير به من غيره، فهذا مما يقوي من شأنه، ويتسق حكم أبي عبدالرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم الإمام أحمد، والدارقطني، والله أعلم.

8. عيسى بن إبراهيم الهاشمي

روى عن: موسى بن أبي حبيب، وجوير بن سعيد،

وروى عنه: بقیة بن الوليد، وكثير بن هشام

قال عنه أبو عبدالرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1976، ص.76).

أقوال النقاد في الراوي: قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وأثمه ابن الجوزي (ابن معين، 1988، 462، البخاري، 1999، 269، ابن شاهين، 1987، 464، النسائي، 1976، 448، العقيلي، 1984، ج3، ص.395-396، ابن عدي، 1984، ج5، ص.250-251، ابن الجوزي، 1986، 2635، ابن حجر، 1970، ج5، ص.361-362).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين أن عيسى بن إبراهيم الهاشمي، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريده، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكم أبي عبدالرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم ابن معين، والبخاري وأبي حاتم وغيرهم.

9. محرز بن هارون بن عبد الله بن محمد بن الهدير القرشي، المدني، ويقال: محرز.

روى عن: عبدالرحمن بن هرمز

روى عنه: أحمد بن أبي بكر

قال عنه أبو عبدالرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1979، ص.100).

أقوال النقاد في الراوي: قال البخاري: عنده مناكير، ومرة قال: روى عنه أبو معاوية، منكر الحديث، فيه نظر. وذكره أبو زرعة الرازي في «أسامي الضعفاء». وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (البخاري، 1999، 369، ابن أبي حاتم، 1952، ج8، ص.345، العقيلي، 1984، ج4، ص.230، ابن عدي، 1984، ج6، ص.442، النسائي، 1976، 611، الدارقطني، د. ت، 498، ابن الجوزي، 1986، 2855، المزي، 1980، ج27، ص.272-273، ابن حجر، 1984، ج10، ص.55، الذهبي، 1993، ج3، ص.108، الذهبي، 1963، ج3، ص.443).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين أن محرز بن هارون، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريده، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكم أبي عبدالرحمن النسائي مع

إسحاق السبيعي.

وعنه: حسان بن حسان البصري، وحفص بن عمرو الحنفي، أبو داود الطيالسي.

قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1976، ص.95).

أقوال النقاد في الراوي: وقال ابن معين ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم الرازي ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، لا يُتَّجَّح به. وقال ابن حبان في الضعفاء: كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. وقال العقيلي له أحاديث بواطيل لا أصل لها. وقال ابن عدي: عامة حديثه مناكير لا يتابع عليها.

وقال الذهبي: واو، متروك (ابن أبي حاتم، 1952، ج8، ص.154، ج5، ص.110، العقيلي، 1984، ج4، ص.203، ابن حبان، 1976، ج2، ص.230، ابن عدي، 1984، ج6، ص.245، الذهبي، 1963، ج4، ص.223، ابن حجر، 1970، ج6، ص.175).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين أن مُوسَى بن مطير الإسكيف الكوفي، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريحه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكمُ أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم ابن معين، والبخاري، وأبي حاتم.

14. هلال بن زيد بن يسار البصري.

مولى النبي لي ويقال مولى أنس، كنيته: أبو عقال.

روى عن: أنس بن مالك.

روى عنه: إبراهيم بن سويد، وداود بن عجلان، وعباد بن كثير، وغيرهم.

قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1976، ص.104).

أقوال النقاد في الراوي: قال البخاري: «في حديثه مناكير». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأعاد ذكره في «المجروحين»، وقال: «كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة، ما حدّث بها أنس قط، منها رواية الثقات عنه، ورواية الضعفاء جميعاً لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا ذكر حديثه إلا على جهة الاعتبار». وذكر له بن عدي أحاديث، ثم قال: «وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظة». وقال الذهبي: «روى مناكير». وقال ابن حجر: «متروك» (ابن أبي حاتم، 1952، ج9، ص.74، ابن عدي، 1984، ج8، ص.422، المزني، 1980، ج30، ص.334، الذهبي، 1963، ج4، ص.313، ابن حجر، 1984، ج11، ص.79).

أبيه: «لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه؛ لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب». وقال ابن عدي: «ابن البيلماني ومحمد بن الحارث هذا فجميعة ضعيفان، محمد بن الحارث، وابن البيلماني والضعف على حديثهما بين «وقال الدارقطني: «وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله والله أعلم». أخرج له أبو داود وابن ماجه (البخاري، د. ت، ج1، ص.163، ابن أبي حاتم، 1952، ج7، ص.311، ابن عدي، 1984، ج7، ص.388، ج5، ص.91، الدارقطني، 2004، ج4، ص.156، ابن حجر، 1995، ج2، ص.492).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين أن مُحمَّد بن عبد الرحمن بن البيلماني، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريحه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكمُ أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم ابن معين، والبخاري وأبي حاتم.

12. موسى بن مُحمَّد بن إبراهيم التيمي.

روى عن أبيه وعبد الرحمن بن أبان .

روى عنه الدراودي وعقبة بن خالد .

قال عنه أبو عبد الرحمن النسائي: منكر الحديث (النسائي، 1976، ص.95).

أقوال النقاد في الراوي: قال الدوري عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث. وقال معاوية بن صالح عن يحيى: ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال الأجرى عن أبي داود: كان أحمد يضعفه. وقال أبو داود: لا يكتب حديثه. وقال أبو زرعة وأبو أحمد الحاكم: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً. وقال الواقدي: كان فقيهاً محدثاً وكذا قال يعقوب بن شيبة. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث وله أحاديث منكرة

قال الذهبي: ضعيف. وقال ابن حجر: منكر الحديث. خرج له الترمذي وابن ماجه (البخاري، د. ت، ج8، ص.108، ابن أبي حاتم، 1952، ج8، ص.150، العقيلي، 1984، ج4، ص.203، ابن حبان، 1976، ج2، ص.230، ابن عدي، 1984، ج6، ص.244، الذهبي، 1963، ج4، ص.222، ابن حجر، 1970، ج6، ص.174).

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين أن مُوسَى بن مُحمَّد بن إبراهيم التيمي، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريحه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكمُ أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم ابن معين، والبخاري وأبي داود، وأبي حاتم، والدارقطني.

13. موسى بن مطير الإسكيف الكوفي

روى عن: صعصعة بن صوحان، وعاصم بن مهذلة، وأبو

المراجع

- ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن. (1952م). الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن. (1983م). الموضوعات. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. دار الفكر.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن. (1986م). الضعفاء والمتروكون. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الرشد.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن. (1986م). ديوان الضعفاء. دار الكتب العلمية.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1986م). معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح). تحقيق نور الدين عتر. دار الفكر؛ دار الفكر المعاصر.
- ابن الكيال، محمد. (1985م). الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات. تحقيق كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية.
- ابن المديني، عبد الرحمن. (1980). العلل. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي.
- ابن حبان، محمد. (1975). الثقات. بيروت: دار الفكر.
- ابن حبان، محمد. (1976م). المجروحين من المحدثين. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي.
- ابن حبان، محمد. (1976م). مشاهير علماء الأمصار. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد. (1970م). لسان الميزان. مؤسسة الأعلمي.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد. (1984م). تهذيب التهذيب. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الفكر.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد. (1995م). تقريب التهذيب. تحقيق أحمد شاعف الباكستاني. دار العاصمة.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد. (2008). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. تحقيق نور الدين عتر. دار البصائر.
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن. (2005م). شرح علل الترمذي. تحقيق همام عبد الرحيم سعد. دار ابن الجوزي.
- ابن سعد، محمد. (1968). الطبقات الكبرى. تحقيق إحسان عباس. دار صادر.
- ابن شاهين، أحمد. (1987م). تاريخ ابن شاهين. تحقيق جاسم الدرويش. دار البشائر الإسلامية.
- ابن عدي الجرجاني، عبد الله. (1984م). الكامل في ضعفاء الرجال.

خلاصة القول في الراوي: بعد النظر في أقوال أئمة النقد يتبين أن هلال بن زيد بن يسار البصري، منكر الحديث، اتفق النقاد على تجريجه، وترك الاحتجاج بحديثه. ويتسق حكم أبي عبد الرحمن النسائي مع أحكام أئمة النقد، ومنهم البخاري، وأبي حاتم.

الخاتمة

الحمد لله الذي منّ عليّ بإتمام هذا البحث، ويمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- عدد الرواة الذين وصفهم الامام أبي عبد الرحمن النسائي بـ (منكر الحديث) في كتابه الضعفاء والمتروكين أربعة عشر رAOياً.
- مصطلح (منكر الحديث) من المصطلحات النقدية الشديدة في الجرح.
- يدل مصطلح « منكر الحديث » على أن الراوي فقد أحد شروط قبول الرواية وهو إما طعن في عدالته مثل الكذب، أو الوضع، أو التهمة بسرقة الحديث، أو الجهالة، أو البدعة وفساد المعتقد واستحالة الكذب، أو عدم الضبط مثل كثرة الغفلة والوهم وسوء الحفظ وكثرة الغلط ومخالفة الثقات فيحكم على الراوي بأنه متهم بالشذوذ أو النكارة.
- استخدام الإمام أبي عبد الرحمن النسائي لهذا المصطلح يظهر تأثره الظاهر بالمتقدمين أمثال علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، من حيث قلة التعديل والاقتصاد في ألفاظ الجرح دون الإطالة في التجريح.
- تعددت مراتب من وصف منكر الحديث عند أبي عبد الرحمن النسائي، والجامع المشترك بين جميع الرواة أنه لا يخلوا أحدٌ منهم من طعن في عدالته أو ضبطه، أو مخالفة الثقات الأثبات.

ويمكن أن نخلص إلى التوصيات التالية:

- الحاجة الماسة لدراسة مصطلحات الأئمة وفهم مرادهم منها.
- تشجيع الباحثين على دراسة ألفاظ الجرح والتعديل لكل إمام، دراسة مقارنة.
- استقراء الرواة الموصوفين بوصف واحد، ودراسة أحوالهم يفتح المجال للمشتغلين برواية الحديث لتسجيل الموضوعات والفكر البحثية في هذا المجال.

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجه الكريم، وأن يغفر لي ما كان فيه من خطأ وزلل، فما كان فيه صواباً فمن الله تعالى، وما كان فيه من خطأ فهو من نفسي والشيطان. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً. وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

- الخزرجي، محمد. (1980م). المغني في ضبط أسماء الرواة. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي.
- الخزرجي، محمد. (1996م). خلاصة تهذيب الكمال. تحقيق محمد عوامة. دار البشائر الإسلامية.
- الخطيب البغدادي، (2002م). تاريخ بغداد. تحقيق. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي بيروت
- الخطيب البغدادي، أحمد. (1987م). موضح أوهام الجمع والتفريق. تحقيق محمد كمال الدين عز الدين. دار المعرفة.
- الخطيب البغدادي، أحمد. (1989م). الكفاية في علم الرواية. تحقيق أحمد عمر هاشم. دار الكتب العلمية.
- الدارقطني، علي. (1997م). سؤالات البرقاني للدارقطني. تحقيق محفوظ الرحمن زين الله. دار الراجعية.
- الدارقطني، علي. (2004). سنن الدارقطني. تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.
- الدارقطني، علي. (د. ت). ضعفاء الدارقطني. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. دار الكتب العلمية.
- الذهبي، محمد. (1963م). ميزان الاعتدال. تحقيق علي محمد البحراوي. دار المعرفة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (2004م). تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق غنيم عباس غنيم. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (2006م). سير أعلام النبلاء. تحقيق محمد أيمن الشبراوي. دار الحديث القاهرة
- الذهبي، محمد. (1993م). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تحقيق محمد عوامة. دار القبلة.
- الذهبي، محمد. (1983). الموقظة. تحقيق بشار عواد معروف. مكتبة المأمون.
- الذهبي، محمد. (1986). ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. تحقيق محمد سعيد الباني. دار الكتب العلمية.
- السخاوي، محمد. (1983م). فتح المغيبي. تحقيق علي حسين علي. دار الكتب العلمية.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد. (1962-1982م). الأنساب. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (الأجزاء 1-6)، وأبو بكر محمد لهاشمي (الأجزاء 7-12)، ومحمد أطاف حسين (الجزء 13). مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- السهمي، حمزة بن يوسف. (1984م). سؤالات السهمي للدارقطني. تحقيق موفق عبدالقادر. مكتبة المعارف. الرياض
- تحقيق سهيل زكار. دار الفكر.
- ابن فارس، أحمد. (1979م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر.
- ابن معين، يحيى بن عون. (1988م). سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. تحقيق أحمد محمد نور سيف. مكتبة الدار.
- ابن معين، يحيى. (1988م). تاريخ ابن معين (رواية الدوري). تحقيق عبيد الله بن سليمان الدوري. دار المأمون للتراث.
- ابن منظور، محمد. (1990م). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- أبو زرعة الرازي. (2009م). أسامي الضعفاء (جزء من سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي). تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهرى. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. (1984م). الضعفاء. تحقيق فاروق حمادة. دار الثقافة.
- أحمد بن حنبل. (1988م). العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله). تحقيق وصي الله عباس. جامعة أم القرى.
- الأزهري، أبو نعيم. (1967). تاريخ واسط. تحقيق كوركيس عواد. مطبعة المعارف.
- الأسنوي، عبد الرحيم. (1983). نهاية السؤل. تحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد. دار الكتب العلمية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1986). التاريخ الصغير. تحقيق يوسف المرعشلي. دار المعرفة
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (د. ت). التاريخ الكبير. تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان. دائرة المعارف العثمانية.
- البخاري، محمد. (1999م). الضعفاء الصغير. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الرشد.
- البيزار، أحمد. (1989م). كشف الأستار عن زوائد البيزار. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة العلوم والحكم.
- الترمذي، محمد. (1989). العلل الكبير. تحقيق بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي.
- الجوزجاني، إبراهيم. (1985م). أحوال الرجال. تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي. مكتبة المعارف.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. (1990م). المستدرک على الصحيحين. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. (1937). معرفة علوم الحديث. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفريابي. دار طيبة.
- العقيلي، محمد. (1984م). الضعفاء الكبير. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية.
- المزي، يوسف. (1980). تهذيب الكمال. تحقيق بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة.
- مغلطاي، علاء الدين. (2017). إكمال مغلطاي. تحقيق بشار عواد معروف. دار الفتح.
- النسائي، أحمد. (1976م). الضعفاء. تحقيق فاروق حمادة. مكتبة المعارف.



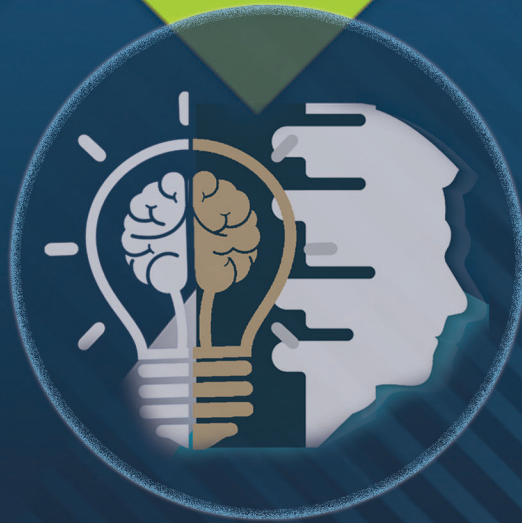
Journal of Human Sciences
At Hail University



جامعة حائل
University of Ha'il

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published
by University of Ha'il



Ninth year, Issue 29
Volume 3, March 2026